المحور الثاني: نطاق تطبيق الجزاء الجنائي

المبحث الأول النطاق الزماني

يقتضي مبدأ الشرعية الجنائية أن يكون الفعل مجرّمًا بموجب قانون سابق على ارتكابه، وأن تكون العقوبة محددة قانونًا، غير أن القواعد الجنائية ليست ثابتة بصورة دائمة، فقد يتدخل المشرّع لإلغاء التجريم، أو تعديل أركان الجريمة، أو تشديد العقوبة أو تخفيفها.

ويثير هذا التطور التشريعي إشكالًا يتعلق بالقانون الواجب التطبيق عندما ترتكب الجريمة في ظل قانون معين، ثم يصدر قانون جديد قبل الفصل النهائي في الدعوى الجزائية،

فهل يطبّق القاضي الجنائي القانون الذي كان ساريًا وقت ارتكاب الجريمة، أم القانون الجديد الذي أصبح ساريًا وقت المحاكمة؟ وهل يجوز للقانون الجديد أن يسري على أفعال سابقة على نفاذه؟

بناءا على الإشكالية المطروحة نتطرق إلى مبدأ عدم رجعية القانون الجنائي الأشد، ثم مبدأ رجعية القانون الأصلح للمتهم في مطلبين على التوالي:

المطلب الأول: مبدأ عدم رجعية قانون العقوبات الأشد

الفرع الأول: مضمون المبدأ وأساسه

أولا: مدلول المبدأ

يقصد بمبدأ عدم رجعية قانون العقوبات عدم تطبيق القانون الجنائي الجديد على الوقائع التي ارتُكبت قبل دخوله حيز النفاذ، متى كان من شأنه إنشاء تجريم جديد أو تشديد المركز القانوني للمتهم.

وبعبارة أخرى، فإن القانون الجنائي يسري، من حيث الأصل، على الجرائم التي تقع خلال فترة نفاذه، ولا يجوز أن يُفاجأ الفرد بتجريم فعل كان مباحًا وقت ارتكابه، أو بتشديد عقوبة فعل ارتكبه قبل صدور القانون الأشد.

ثانيًا . الأساس القانوني للمبدأ

يقوم هذا المبدأ على مجموعة من الأسس:

مبدأ الشرعية الجنائية: لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص قانوني سابق على ارتكاب الفعل.

حماية الحرية الفردية: فلا يجوز أن يتعرض الفرد لعقوبة لم يكن القانون يقررها وقت ارتكاب فعله.

تحقيق الأمن القانوني: إذ ينبغي أن يتمكن الأفراد من الاحاطة بالأفعال المحظورة والجزاءات المترتبة عليها.

منع التعسف: يحول المبدأ دون استعمال السلطة التشريعية أو القضائية لتشديد المسؤولية الجنائية بأثر رجعي.

ويؤكد مضمون المادة الأولى من قانون العقوبات الجزائري قاعدة الشرعية الجنائية، كما يكرّس الدستور ضمانة عدم الإدانة إلا بمقتضى قانون سابق على ارتكاب الفعل المجرّم.(المادة43 من دستور 2020)

الفرع الثاني: نطاق تطبيق قاعدة عدم الرجعية

يتطلب تطبيق القاعدة تحديد الزمن الذي أصبح فيه القانون نافذًا، ثم تحديد الزمن الذي ارتُكبت فيه الجريمة.

أولًا: تحديد زمن نفاذ القانون

لا يكفي صدور القانون حتى يصبح واجب التطبيق؛ بل يجب دخوله حيز النفاذ وفقًا لقواعد النشر والنفاذ القانونية وأولها مضي أربعة وعشرون ساعة من صدوره في الجريدة الرسمية، وينتهي سريانه بإلغائه صراحة أو ضمنًا، وفقًا للقواعد المقررة لذلك.

ثانيًا: تحديد زمن ارتكاب الجريمة

تختلف طريقة تحديد زمن الجريمة باختلاف طبيعتها:

الجريمة الآنية(الوقتية): تقع في لحظة محددة، كجريمة الضرب، ويُعتد من حيث الأصل بوقت ارتكاب السلوك الإجرامي.

الجريمة المستمرة: تستمر الحالة الإجرامية مدة من الزمن، كحيازة شيء محظور بصورة مستمرة، كسلاح أو مخدرات أو أشياء مسروقة...إلخ، فإذا امتد الاستمرار إلى فترة نفاذ قانون جديد، وجب بحث مدى استمرار النشاط الإجرامي بعد نفاذه، مع مراعاة شروط تطبيق النص الجديد.

الجريمة الاعتيادية: يتطلب قيامها تكرار السلوك وفقًا لما يحدده النص، ولذلك يرتبط تحديد زمنها باكتمال عنصر الاعتياد.

الجريمة المتتابعة الأفعال: تتكون من أفعال متعددة مرتبطة في إطار مشروع إجرامي واحد، نفس الجاني ونفس المجني عليه ونفس الهدف ويجب تحديد الزمن وفق طبيعة الجريمة والنص المنطبق عليها.

وتؤكد هذه الصور أن تحديد القانون الواجب التطبيق لا يتوقف دائمًا على تاريخ تحقق النتيجة، بل يستلزم تحديد العنصر الذي تتكون به الجريمة قانونًا.

الفرع الثالث: الاستثناءات التي تثيرها قاعدة عدم الرجعية

هناك بعض الحالات التي تحتاج إلى التمييز الدقيق بينها وبين القاعدة العامة كالآتي:

أولًا: القانون التفسيري

القانون التفسيري هو الذي يصدر لتوضيح معنى نص سابق دون إنشاء حكم جديد مستقل عنه، ويمكن القول أن أثره يمتد إلى النص الذي يفسره، لكن لا يصح اعتبار كل نص يصفه المشرّع بأنه تفسيري قابلًا للتطبيق الرجعي تلقائيًا؛ إذ يجب التحقق من حقيقته ومضمونه، وألا يؤدي تحت ستار التفسير إلى إنشاء تجريم أو تشديد جديد بأثر رجعي.

ثانيًا: النص الذي ينص صراحة على الرجعية

في هذه الحالة لا يكفي أن ينص المشرّع على الرجعية حتى يصبح تطبيق قانون جنائي أشد على الماضي جائزًا، لأن ذلك يصطدم بضمانات الشرعية الجنائية وعدم رجعية القوانين الجزائية الأشد وإنما يجب التمييز بين القواعد الجنائية الموضوعية الأشد والقواعد الأخرى التي قد تخضع لأحكام زمنية مختلفة.

المطلب الثاني: مبدأ رجعية القانون الأصلح للمتهم

الفرع الأول: المقصود بالقانون الأصلح للمتهم

يقصد بالقانون الأصلح للمتهم القانون الجديد الذي يجعل مركزه القانوني أفضل من المركز الذي كان يقرره القانون الساري وقت ارتكاب الجريمة.

ويشكّل هذا المبدأ استثناءً من قاعدة عدم الرجعية، لأنه يسمح بتطبيق قانون لاحق على فعل سابق، متى كان القانون الجديد أصلح للمتهم وتوافرت شروط تطبيقه.

وتقوم هذه القاعدة على اعتبارات العدالة؛ فإذا رأى المشرّع أن الفعل لم يعد يستحق التجريم السابق أو أن العقوبة المقررة له كانت أشد مما ينبغي، فلا مبرر، من حيث الأصل، للإصرار على تطبيق الحكم الأشد على من لم يصدر في حقه حكم نهائي.

الفرع الثاني: معايير تحديد القانون الأصلح للمتهم

تُجرى المقارنة بين القانون القديم والقانون الجديد بالنظر إلى الأثر الذي يحدثه كل منهما في المركز القانوني للمتهم.

أولًا: المعايير المتعلقة بالتجريم

ويتعلق الأمر هنا بكل من:

1. إلغاء التجريم: إذا ألغى القانون الجديد الصفة الإجرامية عن الفعل، كان أصلح للمتهم.
2. تضييق نطاق التجريم: إذا أضاف القانون الجديد شرطًا أو عنصرًا لازمًا لقيام الجريمة، ولم يكن هذا الشرط متوافرًا في الواقعة، فقد يكون القانون الجديد أصلح.
3. توسيع نطاق الإباحة: إذا أضاف القانون سببًا للإباحة أو مانعًا من المسؤولية ينطبق على الواقعة، فقد يؤدي ذلك إلى تحسين المركز القانوني للمتهم.
4. تخفيف الوصف القانوني: إذا جعل القانون الجديد الفعل جنحة بدل جناية، أو مخالفة بدل جنحة

ثانيًا: المعايير المتعلقة بالعقوبة

1. إلغاء العقوبة أو استبدالها بجزاء أخف، بحسب الأثر القانوني للنص الجديد.
2. تخفيف نوع العقوبة، عند المقارنة بين العقوبات المقررة للجريمة.
3. تخفيض الحد الأدنى أو الحد الأقصى للعقوبة.
4. تقرير بدائل أو أحكام أكثر ملاءمة للمتهم، متى كانت من طبيعة تسمح بتطبيق قاعدة القانون الأصلح.

ولا يكفي النظر إلى جانب واحد من القانون الجديد مع إغفال بقية أحكامه؛ بل يجب تقييم أثره القانوني على الواقعة المعروضة، وإذا كان القانون الجديد يتضمن أحكامًا بعضها أصلح وبعضها أشد، وجب التعامل مع المسألة وفق القواعد القانونية المعتمدة، دون انتقاء الأحكام بصورة اعتباطية.

الفرع الثالث: شروط تطبيق القانون الأصلح للمتهم

أولًا: أن يكون القانون الجديد أصلح فعلًا

لا يكفي أن يكون القانون أحدث تاريخًا، وإنما يجب أن يؤدي إلى وضع أفضل للمتهم مقارنة بالقانون القديم.

ثانيًا: أن يصدر القانون الجديد بعد ارتكاب الفعل وقبل الفصل النهائي في الدعوى

يستفيد المتهم من القانون الأصلح إذا صدر قبل أن يصبح الحكم نهائيا أما إذا صدر بعد الحكم النهائي، فإن المسألة تحتاج إلى التحقق من وجود نص خاص يرتب أثرًا على الحكم السابق؛ إذ لا يُفترض ذلك بصورة عامة.

ثالثًا: أن تكون المقارنة بين القانونين مقارنة قانونية سليمة

ينبغي أن تتناول المقارنة أحكام التجريم والعقاب ذات الصلة بالواقعة، وأن تراعي طبيعة النص الجديد وأثره الفعلي في المركز القانوني للمتهم.

الفرع الرابع: بعض التطبيقات العملية

تتعدد صور تطبيق قاعدة رجعية القانون الأصلح للمتهم، فمنها ما لا يثير صعوبة في تحديد القانون الواجب التطبيق، ومنها ما يطرح إشكالات تتعلق بتعارض الأحكام أو تعاقب القوانين ويمكن توضيح ذلك من خلال الصور الآتية:

أولًا: الصورة البسيطة لتطبيق القانون الأصلح للمتهم

تتحقق عندما يتضمن القانون الجديد حكمًا أصلح للمتهم من القانون القديم، سواء بإلغاء التجريم أو تخفيف العقوبة أو تضييق نطاق المسؤولية الجنائية.

مثال: إذا كانت جريمة معاقبًا عليها بالحبس من سنة إلى خمس سنوات، ثم صدر قانون جديد يخفض الحد الأقصى للعقوبة إلى سنتين، فإن القانون الجديد يُطبّق بأثر رجعي متى توافرت شروط تطبيقه.

ثانيًا: الصورة المزدوجة لتطبيق القانون الأصلح للمتهم

تتحقق عندما يتضمن القانون الجديد أحكامًا أصلح للمتهم وأخرى أشد، ويُميّز فيها بين حالتين:

-إذا كانت الأحكام قابلة للتجزئة: يمكن الاستفادة من الحكم الأصلح واستبعاد الحكم الأشد، متى كان الفصل بينهما جائزًا قانونًا.

مثال: إذا رفع القانون الجديد الحد الأقصى للحبس من ستة أشهر إلى سنة، لكنه استحدث إمكانية استبدال الحبس بعقوبة العمل للنفع العام، فقد يُستفاد من العقوبة البديلة مع الاحتفاظ بالحد الأقصى الأخف الوارد في القانون القديم، متى سمح القانون بذلك.

-إذا كانت الأحكام غير قابلة للتجزئة: يتعين تقدير أثر النظام القانوني في مجموعه على مركز المتهم، ومثال ذلك: إذا أعاد القانون الجديد تكييف الجريمة من جناية إلى جنحة، لكنه استبعد وقف تنفيذ الحبس، في حين كان القانون القديم يسمح به، فإن تحديد القانون الأصلح يتوقف على مدى استفادة المتهم من وقف التنفيذ، مع مراعاة شروط تطبيقه.

ثالثًا: الصورة المتأرجحة بين القوانين

تظهر عندما يتضمن القانون الجديد تعديلًا متباينًا لحدود العقوبة، فيخفّض أحدهما ويرفع الآخر، مما يجعل تحديد القانون الأصلح محل خلاف.

مثال: إذا خفض القانون الجديد الحد الأقصى للعقوبة من خمس سنوات إلى ثلاث سنوات، لكنه رفع الحد الأدنى من سنة إلى سنتين، فقد يُنظر إلى تخفيض الحد الأقصى باعتباره أكثر فائدة للمتهم، بينما يرى اتجاه آخر أن رفع الحد الأدنى قد يجعل القانون الجديد أشد عليه، ولذلك تستلزم المفاضلة النظر إلى أثر التعديل في المركز القانوني للمتهم، لا إلى أحد الحدين بمعزل عن الآخر.

رابعًا: صورة تعاقب القوانين المتعددة

تتحقق عندما تتعاقب عدة قوانين على الواقعة نفسها بعد ارتكابها وقبل صدور حكم بات بشأنها، مما يثير إشكالًا حول القانون الواجب التطبيق.

مثال: إذا ارتُكبت جريمة في ظل قانون يقرر عقوبة معينة، ثم صدر قانون ثان يخففها، وأعقبه قانون ثالث يشددها، وجب تحديد القانون الأصلح للمتهم من بين القوانين المتعاقبة، وقد اختلف الفقه بشأن طريقة المفاضلة بينها؛ فمنه من يعتد بالقانون المتوسط، ومنه من يقارن بين القانون القديم والأخير، ومنه من يرى ضرورة فحص القوانين جميعها واختيار الأحكام الأصلح، مع مراعاة مدى جواز تجزئتها قانونًا وهو الأنسب حسب رأينا.

يتضح أن تطبيق قانون العقوبات من حيث الزمان يقوم على قاعدتين متكاملتين: عدم رجعية القانون الجنائي الأشد حمايةً للشرعية والحرية الفردية، ورجعية القانون الأصلح للمتهم

تحقيقًا للعدالة، ويقتضي تطبيقهما تحديد زمن نفاذ القانون، وزمن ارتكاب الجريمة، وطبيعة التعديل التشريعي، وأثره في المركز القانوني للمتهم.